

رياضة

نهر جبر

اللجنة الأولمبية اللبنانية في أزمة حادة
تدخل خارجي وضغط سياسي أنتجا لجنتين؟

في مشهد غير مألوف في الرياضة اللبنانية لم تشهده في احلك ظروف الحرب والانقسام السياسي والطائفي والمذهبي، يطل مشهد التشرذم الذي يضرب الجسم الرياضي الاولمبي في صراع غير مسبوق وانقسام عمودي حاد، ستكون نتائجه مدمرة على القطاع الرياضي عموماً، وعلى الرياضات التي تحقق انجازات ونتائج في بطولات ومسابقات خارجية

انشتت اللجنة الاولمبية اللبنانية بموجب علم وخبر رقم 1350 في 28 كانون الاول 1946، وتم اعتمادها من اللجنة الاولمبية الدولية في 22 تشرين الثاني 1947. شعارها العلم اللبناني تعلوه الحلقات الاولمبية الخمس، واهدافها تعميم الحركة الاولمبية ومثلها السامية متخذة الشرعة الاولمبية كأساس لأهدافها واعمالها وانظمتها، وبصورة خاصة الاحكام المنصوص عليها في النظام ومواد الشرعة الاولمبية الدولية. واجهت اللجنة العديد من المشاكل والصعوبات منذ ولادتها قبل ان تصل الامور الى لجنتين. ابرزها في العام 2005 اثر خلاف على تعديل النظام، فتولت لجنة ثلاثية برئاسة طوني خوري وعضوية اللواء سهيل خوري والمهندس هاشم حيدر ادارة شؤون اللجنة، وتكرر المشهد في العام 2009 اثر خلاف في احد الاتحادات مما ادى الى اطاحة اللجنة التنفيذية، فتشكلت لجنة رباعية



مقر اللجنة الاولمبية اللبنانية في منطقة بعبداء.

ضمت الى الثنائي خوري وحيدر سليم الحاج نقولا وتولت الاعداد لانتخاب لجنة جديدة. منذ وصول بيار جليخ، رئيس اتحاد الرماية الى رئاسة اللجنة الاولمبية في 25 شباط من العام 2021 خلفا للرئيس السابق جان همام، بعد مواجهة قاسية مع لائحة منافسه جهاد سلامة رئيس اتحاد المبارزة ونادي مون لاسال، كانت على 14 مقعداً حسمت من خلالها اول انتخابات تجري منذ العام 1996 حيث كانت ذات خلفيات سياسية. عاشت اللجنة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار والانقسام بين أعضائها، مما انعكس تراجعاً على عملها الذي ظهرت نتائجه السلبية في الكثير من المجالات. وصوت حينها 28 اتحاداً لصالح 20 مرشحاً تنافسوا لملاء 14 مقعداً وفازت اللائحة التي تضم جليخ (16 صوتاً)، وفيها رئيس اتحاد كرة القدم هاشم حيدر (22 صوتاً)، رئيس اتحاد الكانوي كايك مازن رمضان (21)، رئيس

اتحاد الكانوي كايك مازن رمضان (21)، رئيس اتحاد المبارزة جهاد سلامة (14). كان سلامة يمني النفس بتروؤس اللجنة، الا ان التفاهم الرياضي- السياسي الذي كانت له اليد الطولى في انتخابات الاتحادات الرياضية، لاسيما الكبرى، تلاشى وبات الاختلاف سيد الموقف. لم يمر عامان على انتخابات اللجنة الاولمبية اللبنانية، حتى انقسمت الاتحادات الرياضية الى معسكرين، وكان واضحاً ان الامور ستنفجر خلال هذه الولاية وهو ما حصل. وسرعان ما اتخذ الانقسام داخل اللجنة التنفيذية للجنة الاولمبية اللبنانية منحى تصاعدي وبلغ مرحلة "اللاعودة. ملامح هذا الانقسام تظهرت في شكل واضح في الجمعية العمومية التي انعقدت في 7 تشرين الثاني 2022، عندما اسقط "تحالف" من الاتحادات محاولة ادخال عدد من الاتحادات "غير الشرعية" بطريقة اعتبرها المعتضون "غير قانونية ومخالفة للاصول".

هذه الخطوة كشفت المستور، وحولت اللجنة التنفيذية الى لجنتين في معسكرين متناقضين. عملياً، تعذر حصول نصاب قانوني في 4 جلسات تمت الدعوة اليها وفق الاصول، بعد تعمد عدد



اللجنة الاولمبية اللبنانية برئاسة جهاد سلامة.

من الاعضاء تعطيل النصاب القانوني رداً على "الانتفاضة" التي حصلت في جلسة 7 تشرين الثاني 2022. امام هذه الوقائع، واصرار البعض على ادخال اتحادات غير معترف بها في اللجنة الاولمبية وليس لديها اي نشاطات وسبق ان تم اسقاطها من السلطة الاعلى في اللجنة الأولمبية، تحولت جلسة في 5 نيسان 2022 التشاورية التي فقدت

قانونيتها مع مغادرة الجليخ واثنين من الاعضاء الى خلاف مع اصرار الاعضاء الـ 7 الذين كانوا حاضرين في الجلسة التشاورية اكمال اجتماعهم

لكن عندما علم الجليخ باستمرار الجلسة سارع الى ابلاغ من يعينهم الامر انها غير قانونية لاسباب ابرزها: لم يتم الدعوة اليها وفق الاصول وحسب النظام الداخلي للجنة، كما ان حضور بعض الاعضاء غير قانوني، اضافة الى انه لا يحق

التحكيم الدولي

تقدمت اللجنة الاولمبية التي يرأسها جهاد سلامة بدعوى امام محكمة التحكيم الدولي "كاس"، وهذه المحكمة هي اعلى سلطة قضائية رياضية وقراراتها مبرمة وغير قابلة للطعن او الاستئناف. تعاقب على رئاسة اللجنة الاولمبية اللبنانية منذ تأسيسها كل من:

- غبريال الجميل (من 6 اذار 1947 الى 4 تشرين الثاني 1948، ومن 19 حزيران 1953 الى 20 تشرين الثاني 1987).
- حسين سجعان (من 4 تشرين الثاني 1948 الى 18 اب 1949، ومن 20 تشرين الثاني 1987 الى 16 كانون الاول 1988).
- خليل حلمي (من 19 آب 1949 الى 19 حزيران 1953).
- طوني خوري (1996 - 2000، 2004 - 2004، 2009 - 2009 ثم لجنة ثلاثية من 1 حزيران 2005 الى 6 كانون الثاني 2010، ولجنة رباعية من 13 ايار 2009 الى 6 شباط 2010).
- انطوان شارتية (من 6 شباط 2010 الى 26 كانون الثاني 2013).
- جان همام (من 26 كانون الثاني 2013 الى 21 كانون الثاني 2017، وانتخب مجدداً في 21 كانون الثاني 2017 لولاية ثانية).

لنائب الرئيس تروؤس الجلسة من دون تكليف رسمي من رئيس اللجنة، وهذا الامر لم يحصل. المخالفات لم تقف عند هذا الحد، بل وصلت بالامين العام العميد المتقاعد حسان رستم الى مراسلة المجلس الاولمبي الاسيوي بكتاب موقع فقط منه تضمن ترشيح رئيس اتحاد الفروسية اللواء سهيل خوري لعضوية المجلس الاولمبي الاسيوي من دون ان يحمل توقيع رئيس اللجنة، كما يفرض القانون والنظام في اللجنة الاولمبية لجهة المراسلات في خطوة غير مسبقة وخطيرة لم تشهدها اللجنة الاولمبية منذ تأسيسها.

هذه الوقائع وغيرها من الخلافات المتعلقة في كيفية صرف اموال "صندوق الدعم الاولمبي"، والتوظيف "السياسي" العشوائي، واقفال ابواب اللجنة امام الاعضاء، وترغيب وترهيب بعض الموظفين، وتعمد اخفاء مراسلات عن بعض الاعضاء دفعت الى التحرك في مختلف الاتجاهات المحلية والخارجية، وتم ارسال اكثر من 10 كتب الى المعنيين في اللجنة المحلية والى الجهات الخارجية المختصة.

تحالف جليخ - سلامة مدعوماً من 14 اتحاداً لم يدم طويلاً، بعدما شعر جليخ انه لن يعود الى منصبه لولاية جديدة كما كان يمني النفس، فانقلب مجدداً على "حلفائه" الجدد الذين وقفوا الى جانبه وتصدوا للذين كانوا يسعون الى طرده من اللجنة الاولمبية، ولجأ مجدداً الى المعسكر المنافس ضارباً عرض الحائط بكل المواقف السابقة والقرارات التي اتخذها لضمان بقاء اللجنة ومنع دخول اتحادات غير شرعية وغير مستوفية للشروط والقوانين المرعية الاجراء. موقف جليخ المستجد قلب كل الموازين واعاد خلط الاوراق، وفرض واقعا جديداً تمثل بوصول الرياضة الاولمبية الى المحذور من خلال ولادة لجنتين اولمبيتين الاولى يرأسها جهاد سلامة وتحظى بتأييد 16 اتحاداً و8 اعضاء من اللجنة التنفيذية السابقة للجنة الاولمبية اللبنانية، وتحظى بتأييد 16 اتحاداً اولمبيا من اصل 26 يحق لها التصويت، ونالت اعتراف وزارة الشباب والرياضة بعدما اصدرت وزيرة الشباب والرياضة الدكتورة نورا بايرقداريان افادة ادارية ◀

رياضة

اعتبرت بموجبها ان لجنة سلامة هي اللجنة الشرعية التي تحظى بتأييد واعتراف الدولة اللبنانية، والثانية برئاسة بطرس جليخ، حضرها ممثلون عن 18 اتحادا اولمبيا من اصل 32 اتحادا، بينها اتحادات لا تحظى باعتراف وزارة



اللجنة الاولمبية اللبنانية برئاسة بطرس جليخ.

بين الحلم والواقع

يملك لبنان في سجله في المشاركات الاولمبية، منذ اول مشاركة عام 1948 في اولمبياد لندن، اربع ميداليات: فضيتان وبرونزيتان. القضية الاولى في اولمبياد هلسنكي 1952 عبر زكريا شهاب في المصارعة الرومانية، والبرونزية الاولى لخليل طه في المصارعة الرومانية اليونانية في اولمبياد هلسنكي ايضا، اما القضية الثانية فحققتها محمد طرابلسي في رفع الاثقال في اولمبياد ميونيخ 1972، والبرونزية الثانية احرزها حسن بشارة في اولمبياد موسكو 1980 في المصارعة الرومانية اليونانية ايضا. منذ اولمبياد موسكو غالبا ما شكلت الدورات الاولمبية خيبات امل للرياضة اللبنانية، حيث كانت معظم البعثات تشكل للسياحة والرفاهية وتضم اداريين ومدربين وفنيين اكثر من رياضيين! لذا لم تكن النتائج المحققة مفاجئة او مستغربة استنادا الى التحضيرات والاستعدادات الخجولة حتى لا نقول شبه المعدومة مقارنة مع تحضيرات واستعدادات الرياضيين من دول اخرى. صحيح ان المشاركة في الالعاب الاولمبية حلم لكل رياضي لما يكتسبه هذا الحدث من شهرة واسعة على الصعيد العالمي ومن رمزية رياضية جامعة اضافتها معايير اللجنة الاولمبية الدولية التي تقوم على مبادئ السلام، النزاهة والمساواة. لكن احرار ميدالية اولمبية يحتاج الى ثقافة اولمبية، الى جهد وعمل ومثابرة واصرار وتمارين وتدريبات ومعسكرات ومشاركات عربية وقارية ودولية، والى اعداد خاص والاهم الى موازنات مالية كبيرة. احرار ميدالية في حاجة الى خطة اعداد طويلة الامد وبرنامج عمل محدد الاهداف. واذا كنا نتطلع الى الالعاب الاولمبية المقبلة لكسر مسلسل الخيبات، والعودة الى منصة التتويج، والكف عن البكاء على الاطلال، علينا العمل بواقعية والايمان بقدراتنا والتوقف عن الاعتقاد بأن تحقيق ميدالية اولمبية اشبه بمعجزة.

للجنة الاولمبية اللبنانية ربيع سالم، الصراعات التي تشهدها اللجنة الاولمبية اللبنانية بـ"الاسوأ" وقال: "نعيش اسوأ الاوقات، هناك غياب للنظام الاداري وفقدان للأعراف واللياقة".

اضاف: "ما يحدث امر في غاية الحزن للرياضة والرياضيين في لبنان، هناك وقاحة موجودة في اللجنة الاولمبية لا مثيل لها في الدولة اللبنانية. هناك من يتهم السياسيين في لبنان بالفساد، لكنني اجزم بأن اللجنة الاولمبية اللبنانية هي افسد الفاسدين". وعن اسباب عدم تقديم استقالته، قال سالم: "انا لم استقل لأنني احمل امانة مادية ومؤتمن على اموال الرياضيين. لم ارحل كي لا اريحهم، طلبوا مني الرحيل وحاولوا ان يتخلصوا مني، لقد سعوا الى رحيلي من خلال ممارسات ميليشيوية وتهويل".

وعن اسباب وصول الخلافات الى طريق شبه مسدود، قال: "الحقيقة هذا حدث للمرة الثانية، في عام 2021 فضحت كل المخالفات التي حدثت، ونجحنا بفضل تعاون وتضامن عدد من الاتحادات من مكافحة الفساد في اللجنة الأولمبية، ابرزها منع الاتحادات الوهمية المرخصة من اندية وهمية ان تكون قائمة".

وعزا الانقسام الحاد الى امرين: "تدخل حزبي علني في شؤون اللجنة، واصرار على تشريع اتحادات وهمية بغية السيطرة على قرار اللجنة التنفيذية للجنة الاولمبية اللبنانية".

للأسف، يقوم لبنان على محاصصة طائفية بسبب تركيبته من 18 مذهباً معترفاً بها، علماً ان نصف اعضاء اللجنة هم من المسيحيين والنصف الثاني هم من المسلمين والرئيس مسيحي. لهذا تدار الانتخابات في "الغرف السياسية، الحزبية والطائفية".

انتهت آخر فصول الانتخابات الرياضية في لبنان، وظهرت لجنتان اولمبيتان في بلد يئن تحت ويلات اقتصادية ومعيشية وصحية خطيرة، القطاع الرياضي فيه يأتي في آخر الاولويات الرسمية، فهل تنجح المساعي في رأب الصدع الذي توسع في هذه المرحلة وبات شرخا واسعا يصعب مداواته بالمسكنات، ام ان اللجنة التنفيذية للجنة الاولمبية باتت في مرحلة "الموت السريري" في انتظار انتهاء الترتيبات لاعلان موعد مراسم دفنها؟

معك عالسمع 1717

دائماً بخدمتك!

المديرية العامة للأمن العام

